

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء مشكاة المصابيح علم المعاني والبيان
 وصبر السنن مفتاحا لكشف حقايق مغلقات القرآن. وخصتهم ببدايع
 الايادي وروايح الاحسان. وشر فهم بارث هداة الحق والايمان.
 والصلوة والسلام على افضل بسوس من الكرم جوتومه. واكل مغوت
 باعرق ارومه هو الذي اتى بكتاب اعجز مضاعف الفصحى. ممن نشاوا
 في ظلال الرماح. واخر من شقاتق البلغاء ممن تعدوا ببيان اللقاح
 ابي القاسم محمد بن عبد الله ذي خلق عظيم وطرف قويم وعلو الكرام
 واصحابه اعظام **وبعد** فان اشرف العلوم واعلاها درجة. واكل
 الصناعة واسناها مرتبة هو العلم المختص بفهم لطايف معاني كلام
 الله تعالى. ودر ك حقايق تفسير كتابه الذي هو جبل الله المبين. وهو
 الذكر الحكيم وهو القراط المستقيم وذلك هو علم المعاني والبيان.
 وضابع البدع التي لولاها لم تر لسانا يحول الوشي ويصوغ الحلي.
 وينثر الدر. وينفت السحر. ويا اصدق قول الجاحظ فيما نقل عنه فخر خوارزم
 حيث قال فالفقيه وان برز على الاقران في علم الفتاوي والاحكام.
 والمتكلم. وان برز اهل الزمان في صناعة الكلام. وحافظ القصص
 والاحبار. وان كان من ابن القرية احفظ. والواعظ وان كان من
 الحسن البصري او عطف. والنحوي وان كان من يسوبير النحى واللغوي
 وان كان علك اللغات بقوة لحييه لا يتصدي احد لسون تلك الطوائف

ولا يفرص على شيء من تلك الحقايق الا رجل قد برع في العلمين المختصين
 بالقران ونما علم منهم المعاني والبيان. فكان الاشتغال بهذه
 الصناعة ومرفا الهمة بخصيلها من اهم المهمات. وقيل الواجبا
 وان مفتاح العلوم للامام المحقق. والخبير المدقق. قدوة ائمة الادب
 شيخ العجم والعرب كتاب فايق. وتصنيف رايق كانه السحر الخلال
 او اوراق. او الماء الذلال او ارق. حقيق بان يكتب على المفلة والاط
 فضلا عن الصقايف والاوراق. فاشتغل بابراز مكنوناته. واظهار
 مكنوناته. كل من كان فريد عصره. ووحيد دهره. مدعيا اني اقتضت
 بكاره هذه العنبري. ووصلت باللذة القصوي. الا اني وجدت
 من بين تلك الشيوخ ما هو منسوب لسيده. وسند المدققين.
 سيد شريف الجرجاني قدوة الله روحه. ونور ضيحه. كالروح من الابدان
 وكالانسان من الاعيان. محتوبا على كل ما يحتاج اليه المتعلم المستري.
 ويفتقر اليه القارع المنتهي. كان حلي المعاني. افرغت في قالب القفاظة
 وحلل اللفظ فصلت على قائمة مغاينه. ولما صار مقبول الخواطر
 والطباع بارها. ومستحسن الناظر والاسماع عن احرفها. قد هبت
 له شطرا من عمري. وجعلت اجالة الفكر في غوامضه دهري. واعتقد
 جمع من الاخوان. وبيع من الخلاق اني ارتقيت في مراتب حقايقه. ودرجات
 الاطاطة بدقايقه. الي مرتبة من ينتهي اليه معرفة بدايعه واحتجاج
 غرايبه. فاخبلج في قلبي ان اكتب في اظهار مكنوناته او اراءه فيما نحن
 امرت في المنام بالاملاء اتفاقا فاخذت في شرح له. ثم فصل عملا
 وتبيين معضلاته. وبكشف استار عن اسرار. وبيان غرائبه

اردت ان اطرز عنوانه بالقاب ذي جأء عريض. وصيت مستفيض.
 لبنتش كصيته في البدو والحصر ويسير بسراجه سير الشمس والقمر.
 ولما تقرر باتفاق ادعي الالباب. واطباق ذوي العقول والاداب.
 ان امدان تطين باعاً. واسمهم امتناعاً. واوفرهم غيرة وارتفاعاً.
 واعلامهم كعباً ومقاماً. واسماهم كمالاً وسلاماً. هو السلطان الذي
 جعل الله برقا خافياً على اعداء الدين. وسحبا عظيماً على باغي الاسلام
 والمسلمين واطهر سماء سعلاة كوكبا منيراً هو كالشمس في الانزاق.
 وادع في اسمه المبارك سلامة ليليم المسلمين باعلاء الشريعة في الافاق
 اعني سلطان ابن سلطان سلطان بن سلطان ابا
 يزيد حان. لازال زلال جلاله ضافياً. وبر بالاقباله ضاحياً واثماً
 معدته ممدودة. واعوام قدرته غير معدودة. وايا يد يد على اهل الحق
 فايضة. واعاديه بين اهل الخلق غايضة. ومقاصده حاصلة و
 محامدة واصلة. اللهم كما كرمت الخلائق بالانقياد لامر. شرفهم
 باستداد عمر بحق الحق. القايلين بالصدق. فاردت ان اخدم
 هذه الرسالة العذرا. واشرفها بشرف اسم العزرا. حتى يكون منظر ابن
 الاذكيا طراً كما وقع بمصاحبة الكرم المعزرا للادائم عزرا. والمأمول
 من الكرم العيم والاحسان الجيم بحمة انه خلق على خلق عظيم يقع
 في محل الابانة والقبول بحق خالق النسيم والقبول **قوله** ان علم العربية
 المستجيب علم الادب. واعلم ان ما يتخاطر قدوة ونوا علوم العربية لصباً
 كلام العرب لم يتكلم به العرب العرباء عن الخلل. والمقصود الاقتص
 والمطلب الاعلى من هذه الصيانة حفظ كلام رب العزة عن تحريف ^{المتحرفين}

عن الحق

عن الحق والتحريف في كلام العرب من حيث هو ال على المعاني يتصور
 باعتبار العبارة الدالة على المعنى بالوضع وباعتبار الخط اي النقص
 الموضوع بازاء العبارة الدالة عليها كما علم في موضعه انما فرنا
 اللفظ بالعبارة والكتابة بالخط لا تخادهما عند المحققين اما
 التفسير في اللفظ فظ بان يوضع مكان لفظه ال على معنى بالوضع
 لفظ آخر شبيه للاول في الكتابة غير ال على ال عليه اللفظ الاول
 وغير ذلك مما يوجب التغير في اللفظ بوجه وذلك اما بسبب اختلاف السنة
 العرب العرباء التي انزل عليها القرآن بمخالطة الجمهم كما في مينوم و
 مشوم وغير ذلك من التغير ولو بطريق آخر او بتعاقب الفرض الفاسد
 واما التبديل في الكتابة فكذلك فوضوا قوانين آخر متعلقة بنقوش
 الكتابة صوتا لاصطلاحهم في الكتابة. ولهذا يندفع ما قيل من ان الخلل
 في الكتابة ليس خلافاً في الكلام لان المكتوب عبان عن النقوش الدالة
 على المفوظ وهي ليست بالمفوظة فكيف يقع قوله عن الخلل في كلام العرب
 ومحصل معنى التعريف ان علم العربية علم بجزء من الخلل في كلام العرب
 من جهة كتابة او من جهة لفظة فيكون انصباب لفظاً او كتابة على التمييز
 عن نسبة الخلل الى كلام العرب **قوله** وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر
 نوعاً. والعرض من ذكر كلام القوم في تقسيم العربية على ما صرح به الذي تحري
 وغير بيان وجه اختياره اختار المقوم من بين اقسام العربية وبسط
 مقدمة لتوضيح كلامه في قسم الصرف دفناً لما توهمه الفاضل التقارني
 من ان خطط المقوم علم الاشتقاق بالصرف لكون الاشتقاق جزءاً
 من الصرف بلا شبهة. ووجه الدفع انه قد علم من كلام القوم صريحاً ان

علم الاشتقاق علم برأسه ممتاز بالموضوع عن سائر أخواته ولا يغني
 بالعلم المستعمل إلا ما تميز عن سائر العلوم بالموضوع سواء أفرد بالذوق
 أم لا والياد كذا أشار الفاضل الشريف في الحاشية حيث قال ولا يخفى
 أن موضوعه ممتاز عن موضوع الصرف بالحيشية المستعملة في موضوعات
 العلوم وإنه لا اعتبار في تمايز العلوم للأفراد بالذوقين مع أن
 كلام المصنف في خاتمة الكتاب ابن هم عن نصيب عن نقل اللغة ابن هم
 عن علم الاشتقاق وابن هم عن علم الصرف يشركون علم الاشتقاق
 علما مستقلا ممتازا عن علم الصرف إذ الذوق السليم يقتضي أن
 علم الاشتقاق لو لم يكن علما برأسه بل كان جزءا من الصرف عند لما
 ذكر في مقابلة علم الصرف ببيان يتبادر منها امتيازها عنه وكونه
 مستقلا وما ذكر في ترجيح جعل المقول علم الاشتقاق جزءا من الصرف
 من أن المصنف قال في صدر الكلام اعلم أن الصرف تتبع اعتبارات
 الواضع في وضعه من جهة المناسبات واللايقية ونعني بالاعتبار
 أنه جنس أو لا المعاني ثم تصدح جنس جنس عنها مقينا بأزاء كل ذلك
 طائفة من الحروف ثم تصد لتوزيع الاجناس شيئا فشيئا متصرفا في تلك
 الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان فمما هو للزوم
 للتوزيع وتكثر الأمثلة والتبديل بل لبعض تلك الحروف بغير لغازف
 وقال في بيان النوع الأول من النوعين معرفة الاعتبارات الراجحة
 إلى الحروف ومعرفة الاعتبارات الراجحة إلى الهيئات في الفصل
 الثاني الذي جعله في كيفية الوصول إلى علم الصرف ثم إذا انتقلت
 في التجسس على ما يحتمل حروف كل طائفة ما ينظم مخصوصه يسي

لتوزيع

الاشتقاق

الاشتقاق الصغير أن تجاوزت إلى ما أحتمل من معنى أعم من ذلك
 كيف ما انتظمت بسبب الاشتقاق الكبير وبالجملة فكلامه في قسم الصرف
 بحيث يفهم كل من ينظر فيه أنه جعل الاشتقاق جزءا من الصرف لا يشفي
 علما لأن ما نقله لا يدل على اتحاد موضوع الصرف والاشتقاق
 عند المصنف بحيث لا تغاير بالذات ولأبنا الاعتبار ومدار اتحاد العلم
 وتعدده على وحدة الموضوع أما بالذات أو بالاعتبار وتعدده كذلك
 ولا يخفى على ذي فطنة يخلص عنقه عن تقه التقليد أن المنقول
 لا يدل على شيء منها فالواجب عليك أن لا تجعل مخالفا لكلام القوم
 من غير شيء نعم يدل على شدة ارتباط بينهما ولذلك خلط أحدهما
 بالآخر فأورد في قسم واحد وأما إطلاق علم الصرف علمهما فالأخر فيه
 يمتنع لا يكون باعتبار أحوال المفردات وفي هذا يشاركه علم الصرف
 إذ يبحث فيه عن أحوال المفردات أيضا ويمتاز عنه من حيث أن خصوصية
 جواهر المفردات وموادها من حيث خصوصياتها ملحوظة بالذات
 ومنظور إليها بالقصد الأول في علم اللغة وإن لوحظت هياتها
 الحاصلة العارضة لها من حيث خصوصياتها بخلاف علم الصرف فإنه
 علم باحث عن أحوال المفردات من حيث صدها وهيئاتها من غير نظر
 إلى عرضها بمادة مخصوصة من المواد ويندفع بهذا التقرير ما قيل
 أن هيئات المفردات ملحوظة في علم اللغة أيضا فإن معنى لم يختلف
 باعتبار اختلاف هيئة اللمع وإن اتحاد مادتهما فلا يكون البحث
 في اللغة من حيث جواهرها وموادها فقط **قوله** أو من حيث انصاف
 بعضها إلى بعض بالأضالة والفرعية ومعنى انتساب بعضها إلى بعض

على ادعاء الجارية عنده **قوله** أما عن المفردات من حيث جواهرها
 يعني أن علم اللغة باحث به

بهما من تبعا احدهما بالآخر ولذا لا يحكم عليها او بها بهذه
الحيثية ويبدل في الثاني قصد المحوطة وذاتها ولذا
يحكم عليها او بها فهي على الاول غير مستقلة بالمعنوية وازا
تهد هذا فاعلم ان الابداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا
ملحوظا للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه وان اخذ ^{معينا}
شعلا بشي محض من فله اعتبارا ان احدهما ان يلاحظ
العقل من حيث انه مفهوم من المفومات ويتوجه اليه
بالقصد فيكون مفهوما مستقلا ايضا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه وثانيهما ان يلاحظ العقل من حيث هو
حاله لذلك الشيء ويجعله آلة لتعرف حاله ويكون التوجه
اليه بالقصد هو ذلك الشيء وبهذا الاعتبار هو مفهوم لا
يستعمل بالعقل والملاحظة انما يلاحظ العقل باعتبار ^{حاله}
ذلك الشيء فالعقل في الاول متوجه الى مطلق مفهوم و
يلزم ادراك متعلق اجمالا لكنه ليس مقصورا بالذات في
الثاني متوجه الى مطلق المفهوم ايضا لكنه لصفة الى متعلق
مخصوص وهو المفهوم من في كل ابتداء البصر في الثالث
يتوجه بالقصد الى التعلق ثم انه في تعريف حاله يلاحظ الابداء
للتعلق به فنقول معنى من ليس هو الابداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول والا لصلح ان يقع محكوما عليه وبه
قطعا لكن لا شك ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت
من البصر على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح شئ منهما اذ لا ^{يد}

في كل منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن اعتبار النسبة بينه
وبين غيره فتعين ان يكون معناه الابداء الخاص بالاعتبار
الثالث هو معنى لا يستقل بالمعنوية ولا يتحصل ذهنا
لا خارجا الا بتعلق فاحياج الى ذكر المتعلق رعاية لمجازة اللفظ
بالصغر الذهنية ثم انه يستعمل في كل ابتداء خاص حقيقة
بلا اشتراك فهو موضوع لذلك وصفا عاما مع ان
الواضع تصور معنى الابداء ولا حظ به جزئية فحين ^{لفظ}
بازائها واما الابداء فالواضع تصور معنى الابداء المطلق
ولا حظ مع النسبة من حيث هي حالة بينه وبين شئ ^{يعين}
في زمان خاص وعين لفظ بازاء هذا المجموع بالنسبة
ههنا مفهوم غير مستقل كمفهوم الحرف لا يعقل الا بطرفها
فلذلك لا يتحصل معنى ابتداء ذهنا ولا خارجا الا بتدريس
الفاعل وانما حكمنا بذلك لان النسبة المطلقة او المخصوصة
المحوظة بالذات من حيث هي كذلك لا يكون حكما بل يقع
محكوما عليها او بها كما يظهر باري تامل وانما اعتبارنا في الفاعل
التعين اي تعين كان سواء كان جزئيا او مفهوما عاما
فان المفومات العامة من حيث هي امور متعينة وان
كانت باعتبار ما صدقت هي عليه غير متعينة لان النسبة
الحكيمة التي يتضمنها الابداء لم كانت متعلقة بفاعل لا
بعينه ولا شك انه مفهوم عند اطلاقه لكان ابتداء من
كل ما اما محتملا للصدق والكذب وانه بط اتفاقا مع

استلزام محذورين على ما بين في علم آخر واما معنى الابتداء
فانه فان كان صالحا في نفسه للحكم عليه وبه لكنه بانضمام
هذه النسبة اليه صار مأخوذا فيه من حيث انه محكوم به
وانسخ عند صلاحية الحكم عليه لانا نعلم قطعا ان الابتداء
المتعلقا من ابتداء على الوجود الذي استفيد منه لا يصلح
ان يكون محكوما عليه ولانه ما يقال من ان الفعل صالح
للحكم به فانما هو باعتبار جزئ معناه لا مجموعه لان مجموع معناه
المركب غير مستقل فلا يصح للحكم به فضلا عن الحكم عليه ان
لا صلاحية للفعل لان يحكم عليه اصلا لا باعتبار جزئية ولا
باعتبار مجموع معناه بخلاف كونه محكوما به على شيء فانه
صالح له باعتبار جزئية فلذلك اقال فضله واما قول الشاعر
فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما
عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب
ان يكون ملحوظا بالذات وقصد احتي يمكن ان يتصور
النسبة بينهما لا يخ عن الخلل اذ لا اشارة في دليله على
معنى فضله وانما حكموا بان مجموع الجملة الفعلية من زيد
قايم ابوه محكوما بها لانه يتصور فيها حكمان الحكم
بان ابان زيد قايم والحكم بان زيدا قايم الاب وليس
مفهومين منها صريحا بل احدهما مقصود والاخر يتبع فان
قصد لم يكن زيد محكوما عليه بل ابوه وزيد قيد بتعيين
به المحكوم عليه فلم يكن الفعلية محكوما بها وان قصد

الثاني فلا حكم بين القيام والاب بل لاب قيد المستند
الذي هو القيام اذ به يتم مسندا الى زيد وبهذا الاعتبار
يقع محكوما بها لا باعتبار المجموع الا يرى انك لو قلت
قام ابوه زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره
فلو كان معنى قام ابوه ذلك ايضا لم يرتبط بزيد قطعا فلم
يقع خبرا عنه ومن ثم يقولون قام ابوه جملة ليس بكلام
لتجرده عن ايقاع النسبة بين الطرفين بقريته ذكر زيد
مقدما وايراد ضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل و
جوده مع الايقاع وما حققناه من الوضع العام في الخبر
ويجري في الافعال باعتبار النسب الاعتبارية فيها وانما
الافعال بالاشتمال على معنى هو محكوم به واما اخذوه
فوق فهو موضوع لذات باعتبار نسبة مطلقة كالقضا
والفوقية لها نسبة تقيد بها اليها فليس في مفهومها
لا يتحصل الا بدكر متعلقه بل هو مستقل بالفعل والزام
الاضافة لا يقتضي عدم الاستقلال فلذلك يقع محكوما
عليه وبه وعلى وعن والكاف في الحرفية معناها الا
ستعلاء والتجاوز والشبه المخصوص على قياس من
فيكون غير مستقلة في المنزومية وفي الاسمية معناه
اما الفوق والحائب والمثل كما هو المشهور وهو معان
مستقلة بلا شبهة واما ما يقال من ان لفظ من مثلا
موضوع لما وضع له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط

بفتح

ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتداء فتمت
 ينبغي ان يلتفت اليه لانه لا يخفى ما في هذا الكلام من التعلل
 والتحكم اما التعلل اي الاحتياج فهو الاشتراط المذكور لان
 الحكم بان الواضع وضع من والابتداء بمعنى واحد لكنه
 اشترط في دلالة الاقوال ذكر المتعلق دون الثاني مع عدم
 ظهور فائدة لهذا الاشتراط تمحل محض لتوجه قولهم الحرف
 لا يستقل بالمفهومية بخلاف اشتراط القرينية في المعنى
 المجازي واما التحكم فهو ان الدليل على الاشتراط اليسر لا
 عدم الاستعمال بدون المتعلق على ما هو الحق واما النص
 من الواضع عليه كما قيل ففيه بعد لا يخفى وهذا مشهور
 بين الحرف والاسماء المذكورة فالحكم بان التوامم المذكور في
 احدهما للدلالة وفي الاخر للغاية دون الفعل ترجيح من
 غير مرجح واذا استوصحت ما تلونا عليك اطلعت على معاني
 الكتاب في معنى الفعل والحرف متضمنة لفوايد لا بد منها
 في تحقيق الصواب وانكشف عندك معنى قولهم الحرف
 ما يوجد معناه في غيره وانه لا يدل على معنى باعتبار
 في نفسه بل باعتبار في متعلقه وظهر لك صحة ما ذكرتم القوم
 ان الاستعارة في الحروف والافعال بتعية لانها تعتمد النسبية
 الى الخالد **قوله** ثم يشتق منه قيل معنى ضرب ضربا شديدا
 اه واعلم ان الاستعارة في الافعال قد يجري تبعاً لمصادرهما
 باعتبار اخر وهو اعتبار المصادر مقيدة بالزمان كما في

التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه بان شبه غير الحاصل
 بالحاصل في تحقق الوقوع وشبه الماضي بالحاضر في كونه
 نصب العين ثم يستعار لفظ احدهما للاخر كتشبيه الضرب
 في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع واستعمال
 ضرب فيه فيكون الضرب موجوداً في كل من المشبه و
 المشبه به مقيداً بقيد مفاير القيد الاخر **قوله** واما
 الصفات المشتقة اه هذا اشارة الى وجه كون الاستعارة
 بتعية في الصفات لان الدليل المذكور لا يتم فيها اذ يصح
 كون اسم الفاعل محكوماً عليه مع دلالة على حدث و
 نسبة الى ذات فكدلالة الفعل على الحدث ونسبة الى
 الفاعل لان الاعتبار فيه ذات ما من حيث نسب اليه
 الحدث فالذات المهمة ملحوظة بالذات وكذا الحدث دون
 النسبة فهي تقييدية لاتامة وغير مقصودة اصلية
 والمجموع كشيء واحد وصح للملاحظة الذات اصالة كونه
 محكوماً عليه تارة وللملاحظة الحدث اصالة كونه محكوماً
 به اخرى والنسبة التي فيه لا يصلح للحكم عليها ولا بها
 واما النسبة في الفعل فتامة يقتضيه انفرادها مع طرفيها
 عن غيرها وهي مقصودة اصلية فلا يجري فيه ما جرى في
 اسم الفاعل بل يتعين كونه مسنداً باعتبار الحدث الذي
 هو جزء معناه تم

